اقتصاد

إخفاق إثيوبيا يحمي مياه السودان

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

قالت مصادر سودانية إن خطوات الملء الثاني لسد النهضة التي بدأتها إثيوبيا قبل نحو شهر لم تؤثر سلباً على السودان، وأيد خبراء في الري والسدود ما ذهبت إليه المصادر حيث أكدوا لـ «العربي الجديد» أن الفيضان المبكر والأمطار الكثيفة التي هطلت في الهضبة الإثيوبية أديا إلى امتصاص الأثر السالب الكبير الذي كان متوقعاً على السودان من جراء عملية الملء الثاني للسد والذي بدأ في يوليو/ تموز الحالي.

وقال الناطق الرسمي، الوزير المفوض بملف سد النهضة في وزارة الخارجية السودانية السفير عمر الفاروق لـ «العربي الجديد» إن السودان يبحث آنيا عن ضمانات لعدم تضرره من السد، مشددا على أهمية التوصل لاتفاق ملزم مع إثيوبيا حوله حفاظا على الحقوق المائية. وأشار الفاروق إلى عدم وجود خسائر للسودان من الملء الثاني بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت والفيضان المبكر. واعتبر خبير السدود السوداني أبو بكر مصطفى أنه لا توجد خسائر تذكر من الملء الثاني لعدم وصول بناء السد إلى الارتفاع المتوقع.

وشرح لـ «العربي الجديد» أنه كان من المفترض ان يتم بناء الجزء الأوسط منه ورفعه من مستوى 574 الى 594 متراً مكعباً فوق سطح الأرض لحجز 13,5 مليار مكعب من المياه خلال 3 أشهر اعتبارا من يوليو/ تموز وحتى أغسطس/ آب، غير أن الفيضان الذي بدأ منذ أول يوليو ووصل إلى معدلات عالية في 18 يوليو منع إثيوبيا من حجز الكمية المستهدفة من المياه وتحقيق أهدافها.

ولفت إلى أن ما تم إنجازه 33 في المائة فقط من خطة أثيوبيا بحجز 3،5 مليارات متر مكعب فقط من المياه، مشيرا إلى أنه كانت قد حجزت في الملء السابق 5 مليارات متر مكعب، ليصل إجمالي المياه المتواجدة آنيا في السد إلى 8,5 مليارات متر مكعب. وأكد أن المياه تدافعت من السد ووصلت إلى 270 مليون متر مكعب السبت الماضي بمعدلات فيضان فاقت المتوسط بـ200 مليون متر مكعب في اليوم.

وأضاف مصطفى أن السودان وضع خطة تحوطية في إبريل/ نيسان الماضي لمواجهة النقص المتوقع في المياه بسبب الملء الثاني وذلك بتوفير تخزين احتياطي ببحيرتي سدي الروصيرص وجبل أولياء، وتم بعد ذلك خفض منسوبيهما عقب إعلان السلطات الإثيوبية انتهاء الملء الثاني للسد.

وقال مصدر عليم بسد الروصيرص إن الوارد الطبيعي المتوقع للنيل الأزرق أكثر من 250 مليون متر مربع في اليوم، ولكن بالرغم من اكتمال الملء الثاني للسد الإثيوبي، إلا أن هذه الكمية من المياه لم تصل سد إلى الروصيرص حتى الآن وانما تأتي في شكل زيادة تدريجية يومية، مشيراً إلى حتمية الجلوس والتنسيق بين الدول الثلاث، إثيوبيا والسودان ومصر.

وأشار خبير الري المهندس دياب حسن لـ «العربي الجديد» إلى أن الملء لم يؤثر بشكل ملحوظ على السودان لعدم اكتمال التخزين في 13,5 مليار متر مكعب والاكتفاء بـ 3,5 مليارات فقط لعدم انتهاء إثيوبيا من بناء السد، نافيا تسبب سد النهضة في الفيضان المبكر للنيل.

ووسط تعثر المفاوضات منذ أشهر، أخطرت إثيوبيا في 5 يوليو/ تموز، دولتي مصب نهر النيل، مصر والسودان، ببدء عملية ملء ثانٍ للسد بالمياه، دون التوصل إلى اتفاق ثلاثي، وهو ما رفضته القاهرة والخرطوم، باعتباره إجراءً أحادي الجانب.

(غبريل كوشتا/ Getty)

خطر التضخم التشيكي

قال نائب محافظ البنك المركزي التشيكي توماس نيديتزكي إنه يجب على «المركزي» أن يواصل رفع أسعار الفائدة بوتيرة سريعة لأن التضخم المستمر يشكل خطراً أكبر من المتغيرات الجديدة لفيروس كورونا. ولفت إلى أن الاقتصاد ينتعش بشكل أسرع بكثير من توقعات البنك السابقة، وأيد زيادة أخرى في أسعار الفائدة في الأسبوع المقبل واستمرار هذا الاتجاه إلى أن تظهر عوامل جديدة لإيقاف الدورة التضخمية. وأدى الإنفاق الحكومي السخي ونقص العمالة إلى إبقاء التضخم أعلى من هدف 2 في المائة حتى في الوقت الذي عانت فيه البلاد من أحد أخطر حالات تفشي فيروس كورونا في العالم. ووفقًا لنيديتزكي، يجب أن يحد تقدم التطعيم والحصانة المكتسبة والاعتماد على التصنيع من الضربة الاقتصادية إذا تفاقم الوباء مرة أخرى.

أخبار

مليار دولار أرباح نيسان

سجلت شركة نيسان 114,5 مليار ين (مليار دولار) ربحا في الربع من إبريل/نيسان إلى يونيو/ حزيران، في ظل تحسّن مبيعاتها وربحيتها، خاصة في السوق الأميركية. وتقول شركة صناعة السيارات اليابانية إنها تتوقع العودة إلى أرباح السنة المالية حتى

مارس/آذار 2022، بقيمة 60 مليار ين (545 مليون دولار). وكانت تتوقع في السابق أن تتكبد خسارة سنوية قدرها 60 مليار ين. وقال الرئيس التنفيذي لنيسان، ماكوتو أوشيدا «قدمنا أداء قويا في الأشهر الثلاثة الأولى من سنتنا المالية الجديدة». وأقر بأن «الشكوك ستظل قائمة في بيئتنا التشغيلية» في الأشهر المقبلة، بينما وعد بأن تستعيد نيسان «بريقها».

41% تراجع عجز ميزانية الأردن

تراجع عجز ميزانية الأردن (من دون احتساب المنح)، بنسبة 41 في المائة على أساس سنوي، خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري، عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وقالت وزارة المالية الأردنية، في بيانات نشرتها الأربعاء، إن عجز الميزانية بلغ 707,8 ملايين دينار (997,9 مليون دولار)، مقابل 1,2 مليار دينار (1,7 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها من 2020. وسجلت الميزانية عجزا بعد المنح الخارجية بقيمة 636,4 مليون دينار (897,3 مليون دولار) حتى نهاية مايو الماضي، مقابل 1,098 مليار دينار (1,548 مليار دولار) في الفترة ذاتها من 2020.

تعديل نظرة أرامكو إلى «مستقرة»

عدلت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نظرتها المستقبلية لشركة أرامكو السعودية، أكبر شركة نفط في العالم، إلى «مستقرة» من «سلبية»، فيما أكدت على تصنيف الشركة طويل المدى عند «آي» وتعني درجة ثقة عالية. وقالت الوكالة إن مراجعة النظرة المستقبلية للشركة، جاءت بعد إجراء مماثل للسعودية، المساهم الأكبر فيها، والمصنفة عند «آي مستقرة»، نتيجة الروابط الوثيقة بين الشركة والحكومة.

نمو «أبل» 93% للربع الثالث

قفزت أرباح شركة «أبل» الأميركية لصناعة الإلكترونيات، بنسبة 93,2 في المائة، خلال الربع الثالث المنتهي في يونيو/حزيران الماضي من السنة المالية الحالية، وسط مبيعات قوية لمنتجاتها. وقالت الشركة، في بيان خلال وقت مبكر الأربعاء، إن أرباحها في الربع الثالث سجلت 21,74 مليار دولار، صعودا من 11,25 مليار دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي. ويعود ارتفاع الأرباح، إلى زيادة الطلب على منتجات الشركة، أبرزها «آيفون 12» والأجهزة اللوحية «آيباد»، خلال شهور جائحة كورونا.

المغرب: الإجراءات الحمائية تضاعف محصول الحبوب 3 مرات

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أعلن المغرب، عن محصول الحبوب النهائي، الذي قدر من قبل وزارة الفلاحة والصيد البحري بـ103,3 ملايين قنطار، وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف المحصول الذي سجل في العام الماضي، ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحمائية من الحكومة ودعمها للمزارعين وتطوير التقنيات الفنية، حسب مراقبين.

وتفيد وزارة الفلاحة والصيد البحرى والتنمية القروية والمياه والغابات، بأنّ محصول الحبوب في العام الحالي ارتفع بصورة كبيرة، مقارنة بالموسم الماضي، الذي تراجع فيه إلى 32,1 مليون قنطار. وعمدت الحكومة إلى تحديد سعر مرجعي للقمح اللين بـ29 دولاراً للقنطار الواحد، بالإضافة لإعانة جزئية لفائدة الكميات المسوقة من القمح اللين ومنحة تخزين بالنسبة للكميات التي تم تجميعها.

ويذهب رئيس جمعية مكثري البذور في المغرب، خالد بنسليمان، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أنّ الهدف من السعر المرجعي للقمح اللين هو حماية المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية، غير أنّه يرى أنّ الأسعار تتراوح بين 25 و26 دولارا للقنطار بالنظر للمستوى الذي بلغته أسعار الحبوب في السوق الدولية. وعاد المغرب لتطبيق الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين والصلب، وذلك بعد تعليقها في الموسم الماضي، إثر انهيار حاد للمحصول الذي بلغ 30 مليون قنطار متأثراً بالجفاف الذي عرفته المملكة.

ورفعت الحكومة اعتباراً من منتصف مايو/ أيار الرسوم الجمركية على الواردات من القمح اللين إلى 135 في المائة، فيما شرع اعتباراً من أول يونيو/ حزيران، في رفع الرسوم الجمركية على الواردات من القمح الصلب إلى 170 في المائة.

وتساهم الحبوب في زيادة فاتورة الغذاء المستورد، والتي ارتفعت حسب مكتب الصرف الحكومي بنسبة 4,7 في المائة في الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى 2,85 مليار دولار.

ويرد هذا الارتفاع بشكل خاص إلى واردات الذرة التي زادت بنسبة 37,6 في المائة، لتبلغ 300 مليون دولار، فيما زادت مشتريات القمح بنسبة 9,5 في المائة لتستقر في حدود 865 مليون دولار.

وبدا من بيانات الوزارة، التي صدرت الإثنين الماضي، أنّ المحصول المسجل في العام الحالي يمثل ثاني أفضل إنتاج بعد ذلك الذي تحقق قبل سبعة أعوام، وهو ما يرد إلى استخدام البذور المعتمدة.

مال وسياسة

خشية في تونس من هجرة أموال وسحوبات كبيرة

ثارت مخاوف في تونس من زيادة مفرطة لعمليات سحب مبالغ مالية كبيرة من الأرصدة البنكية، عقب القرارات الانقلابية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لا يمنع استقرار المؤشرات النقدية في تونس عقب القرارات الانقلابية للرئيس قيس سعيد، ظهور مخاوف مراقبين ومنظمات اعمال مهتمة بالشأن الاقتصادي من بروز ظواهر الهلع المالي التي عادة ما ترافق الأحداث السياسية الكبرى، مشددين على ضرورة مراقبة تطور الوضع المالي والنقدي خوفاً من سحوبات مكثفة لأموال المودعين من المصارف.

وفي المقابل طمأنت مصادر مصرفية الأسواق عبر تأكيد قدرة البنك المركزي على تغطية كلفة الواردات الخارجية من رصيد النقد الأجنبي المتوافر لدى البنك.

وجاءت مخاوف مجتمع المال والأعمال عقب بروز تأثيرات لقرارات الرئيس قيس سعيد الأخد على قيمة السندات الدولارية لتونس التي شهدت تراجعاً بـراوح ما بين 4 و5 بالمائة من قيمتها، فضلاً عن تراجع مؤشرات البورصة التي لم تسجل أي صعود لحجم التداول لليوم الثالث على التوالي، إضافة إلى مخاوف مجتمع المال والأعمال.

وطالب المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (منظمة غير حكومية) في بيان له بضرورة اليقظة واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الحاجة إلى تجنب بروز ظواهر الريبة والشك في الاقتصاد التونسي.

ووفق المعهد، فإن هذه الظواهر يمكن أن تتمثل بالزيادة المفرطة لعمليات سحب مبالغ مالية هامة من البنوك، وتراجع البورصة وحجم التعاملات على السوق النقدية، وانخفاض قيمة العملة، وتردد مراسلي البنوك الدوليين في إتمام عمليات تمويل التجارة الخارجية، وكسب ثقة المستثمرين الأجانب، والإقبال بكثافة على المواد الاستهلاكية. كذلك أقترح المعهد رصد إمكانية ظهور صعوبات تأمين الموارد الأولية من قبل أجهزة الدولة، مشدداً على ضرورة طمأنة جميع المتدخلين عند ظهور أيّ من هاته الأعراض قبل استفحالها إلى جانب إسناد دور استثنائي إلى البنك المركزي لطمأنة المتدخلين الاقتصاديين والأسواق.

كذلك طلب توضيح الخطوات المقبلة، وتعيين الكفاءات التي تجمع بين الخبرة والشجاعة، وخاصة القدرة على التنفيذ، من أجل الاستجابة لتطلعات التونسيين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

والأنفين الماضي، شهدت السندات الصادرة عن البنك المركزي التونسي بالعملة الصعبة انخفاضاً حاداً، بعد الإجراءات الانقلابية التي قام بها الرئيس التونسي قيس سعيد، ومنها إقالة حكومة هشام المشيشي وتجميد عمل البرلمان المنتخب، في تصعيد للأزمة السياسية.

ونزل إصدار السندات، التي ينتهي أجلها في عامي 2027 و2024، بأكثر من خمسة سنتات لكل منها، إلى أدنى مستوى منذ ما يربو على عام. ونزلت السندات التي ينتهي أجلها في 2027 عند 86,57 سنتاً في الدولار، بحسب بيانات مؤسسة «تريدويب»، في المقابل، قال مصدر بنكي مسؤول، فضّل عدم الكشف عن اسمه، إن الأخطار التي ترافق التحولات السياسية الكبرى لم تظهر في تونس حتى الآن، مشيراً إلى أن العمليات المالية والنقدية تسير بشكل عادي، ولم يظهر أي طلب مكثف على سحب السيولة من البنوك.

وأفاد ذات المصدر في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن حجم التداول للمسكوكات (طباعة البنكنوت) مستقر منذ بداية الأسبوع الحالي في حدود 17,5 مليار دينار، وهو ذات المعدل المسجل في الفترات الماضية. وأضاف أن حجم إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك من طريق عمليات «الريبو» والقروض قصيرة الأجل مستقر، مؤكداً أن الوضع مطمئن بغياب كل مؤشرات «الهلع» وتواصل استقرار الحساب الجاري للخزينة التونسية. وتكشف بيانات رسمية على موقع البنك المركزي التونسي أن الموجودات الصافية من العملة الصعبة تقدر بـ20,5 مليار دينار (الدولار = نحو 2,8 دينار)، ما يسمح بتغطية 130 يوم توريد.

وتكشف بيانات البنك المركزي التونسي، أيضاً، زيادة في تحويلات المغتربين بـ1,1 بالمائة خلال الثلاثة أيام الماضية، لترتفع عائدات العمل من 3,4 مليارات دينار إلى 3,8 مليارات دينار، إلى جانب تسجيل زيادة بـ15 بالمائة في إيرادات القطاع السياحي التي ارتفعت من 870 مليون دينار إلى مليار دينار. وفسّر الخبير المالي، خالد النوري، الزيادة في تحويلات المغتربين بمخاوف من التونسيين في الخارج على عائلاتهم وإمكانية زيادة حاجتهم إلى الأموال والسيولة، مشيراً إلى أن زيادة إيرادات القطاع السياحي تصب في ذات الخانة.

وقال النوري لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع عائدات القطاع السياحي متأتية أساساً من التونسيين في الخارج، وليس من سياح الأسواق الأجنبية، مرجحاً إمكانية تحول التونسيين في المهجر إلى تونس للاطمئنان على عائلاتهم وجلب العملة الصعبة معهم. لكن التفاؤل شدّد على أهمية تواصل يقظة الأجهزة النقدية الرسمية في المدة القادمة لتجنّب أي ردود فعل صادمة أو تهاوي الدينار، ما يؤثر في المشهد الاقتصادي برمته، معتبراً أن الحجم الصغير للسوق التونسية يساعد على حوكمتها في زمن الأزمات، ويقلل من مخاطر الانهيارات السريعة التي تلحقها الهزات السياسية المماثلة في دول أخرى.

مطالب باتخاذ إجراءات مالية لتعزيز الاستقرار النقدي (Getty)

%5

تراجعت قيمة السندات الدولارية لتونس ما بين 4 و5 بالمائة من قيمتها عقب القرارات الانقلابية، فضلا عن تراجع مؤشرات البورصة التي لم تسجل اي صعود لحجم التداول لليوم الثالث على التوالي.

اسواق

سورية: التصدير يرفع أسعار الفواكه

عبد الرحمن خضر

أدى الارتفاع الكبير في صادرات الفواكه السورية إلى ارتفاع في أسعارها على المستهلكين السوريين بنسب تراوحت ما بين 25 و50 في المائة، وسط توقعات باستمرار الأسعار في الارتفاع، بسبب توجّه كثير من التجار إلى تخزينها وحفظها في برادات كبيرة من أجل بيعها في وقت لاحق.

وقال عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق التابعة للنظام السوري، أسامة قزيز، إنّ أسعار الفواكه ارتفعت خلال فترة العيد بنسب تصل إلى 50 في المائة نتيجة زيادة الطلب واستمرار التصدير، مشيراً إلى عدم وجود أي عقبات حالياً بالنسبة للتصدير، والشاحنات تذهب عبر المعابر ومن ثم إلى دول الخليج والعراق بشكل طبيعي من دون أي عوائق أو تأخير.

وأضاف عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق، في حديث لصحيفة «الوطن» المقربة من النظام، أنّه في حال كان إنتاج سورية من الفواكه يومياً بحدود 1000 طن على سبيل المثال، فإن حصة المصدرين من هذا الإنتاج ستكون 800 طن، وإنّ نحو 50 براداً محملاً بالخضر والفواكه تخرج من الأراضي السورية يومياً إلى دول الخليج عبر معبر نصيب - جابر الحدودي مع الأردن، وما بين ثمانية و15 براداً باتجاه العراق، لافتاً إلى أنّ البراد المحمّل بالفواكه تصل سعته لحوالي 25 طناً، أما إذا كان محملاً بالبطيخ أو البطاطا فتكون سعته 35 طناً.

واستبعد قزيز إمكانية انخفاض أسعار الفواكه خلال الأيام المقبلة، باعتبار أنّ أغلب أنواع الفواكه مثل الإجاص (الكمثرى) والتفاح والعنب وغيرها من الأنواع الأخرى سيتم تخزينها من قبل التجار المحليين لتباع في وقت لاحق. ومن أبرز الفواكه التي يتم تصديرها المشمش الذي يباع الكيلوغرام الواحد منه في سورية بنحو ثلاثة آلاف ليرة، والكرز بأكثر من خمسة آلاف، إضافة إلى البطيخ الأصفر (شمام) الذي يباع بنحو ألف ليرة والخوخ (برقوق) الذي يباع بنحو ثلاثة آلاف، ويبلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي نحو 2525، بحسب مصرف سورية المركزي، أما في السوق السوداء فيصل إلى 3220 ليرة.

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي، أحمد سليمان، لـ«العربي الجديد»، إنّ النظام يسعى بكلّ الوسائل لرفد خزينته بالأموال وبات المواطن آخر همومه، لذا يقوم بتصدير الجزء الأكبر من الفواكه السورية كونها تباع بأثمان أغلى وعمليات بيعها بالجملة أسهل، ما يعني الحصول على العوائد المادية بدفعات كبيرة وبشكل أسرع. وأضاف سليمان أنّ الكثير من أصناف الفواكه، خاصة المستوردة بات المواطن السوري محروماً منها لارتفاع أسعارها، وتجاوزها الحدود الطبيعية، وانخفاض أسعار صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية وتراجع القوة الشرائية، وتأثير ذلك على الأسواق والأسعار والحياة اليومية.

وقال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، مطلع الشهر الجاري، إنّ نحو 90 في المائة من العائلات السورية تتبنى استراتيجيات وأساليب تكيّف سلبية للبقاء على قيد الحياة. وأشار، في تغريدة على موقع «تويتر»، إلى أنّ منها، تقليل كمية الطعام الذي يتناولونه، بالإضافة إلى تقليل كمية المشتريات، والاستدانة لشراء الحاجات الأساسية، وأنه يدعم كل شهر ما يقرب من خمسة ملايين أسرة متضررة من النزاع في سورية.

وقفزت تكاليف معيشة السوريين من مليون ليرة للفرد، قبل رفع حكومة بشار الأسد أسعار المشتقات النفطية والخبز، إلى مليون و240 ألف ليرة، وفق ما أشار إليه مركز «قاسيون» في دمشق نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي.

وذكر «قاسيون» أنّ الحدّ الأدنى للأجور في سورية، لا يغطي سوى 7 في المائة تقريباً من حاجات المعيشة الأساسية للأسرة، لافتاً إلى أنّ الغذاء الضروري يُشكّل نحو نصف تلك الحاجات. ووفق «قاسيون»، فإنّ تكاليف المعيشة للفرد شهرياً، خلال الربع الأول من 2021، وصلت إلى نحو 330 دولاراً.

تصدير الجزء الأكبر من الإنتاج المحلي للفواكه (فرانس برس)

أخبار العرب

قطر: قفزة في فائض الميزان التجاري

ارتفع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر خلال يونيو/حزيران 2021، بنسبة 194,5 في المائة على أساس سنوي، وسط نمو الصادرات وتحسن الأوضاع الاقتصادية مع رفع قيود كورونا. وحسب مسح لـ«الأناضول» استند إلى بيانات وزارة التخطيط والإحصاء الصادرة، أمس الأربعاء، سجل الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) خلال يونيو فائضاً بقيمة 16,67 مليار ريال (4,6 مليارات دولار). وكان فائض الميزان التجاري القطري، سجل 5,66 مليارات ريال (1,56 مليار دولار) بالشهر المماثل من 2020. ويأتي تحسن فائض قطر التجاري، كمؤشر على تعافي الاقتصاد بعد تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية، وتوقف حركة الإمدادات وانخفاض الاستهلاك وانخفاض الطلب على الوقود طوال 2020.

إسرائيل تمنح تصريحات عمل إضافية لفلسطينيين

أعلنت إسرائيل، أمس، عزمها منح 16 ألف تصريح عمل إضافي لعمال من سكان الضفة الغربية خلال الفترة القريبة المقبلة. وقال مكتب منسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية إن القرار جاء، بعد محادثة هاتفية جرت، الأسبوع الماضي، بين وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس والرئيس الفلسطيني محمود عباس. وأورد المكتب في بيان، أنّ «منسق أعمال حكومة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، غسان عليان، تحدث أمس الأربعاء، مع مسؤولين فلسطينيين، وأبلغهم نية إسرائيل زيادة حصة وعدد العمال الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية بـ15 ألف عامل في قطاع البناء». وتابع: «من المتوقع أن تتم المصادقة على قرار الحكومة في الأسبوع المقبل، بالتنسيق بين الوزارات كافة». وحتى نهاية الربع الأول من 2021، بلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل 138 ألفاً، إلّا أنّ مؤسسات عمالية تقول إنّ الرقم الحقيقي يتجاوز 180 ألفاً، لوجود نسبة منهم يدخلون إسرائيل عبر التهريب. وزاد البيان: «إضافة الى ذلك، أعلن عليان عن الموافقة على زيادة حصة العمال الفلسطينيين في مجال الفندقة في إسرائيل بـ1000 عامل إضافي، بالتنسيق مع وزارة السياحة».

تقارير عربية

تجارة

الانتخابات والتوترات تؤدي إلى ركود أسواق العراق

بغداد ـ **عمار حميد**

بعد نحو ثلاثة أسابيع من انطلاق الحملات الدعائية للانتخابات العراقية المقرر إجراؤها في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، تشهد حركة السوق العراقية انكماشاً واضحاً في عمليات البيع والشراء، خصوصاً في مجال السلع الترفيهية والعقارات والسيارات، مع تأكيدات مراقبين بأنّ الذهاب إلى الادخار خوفاً من الأوضاع الحالية تسبب بهذا الانكماش.

وتشهد العاصمة العراقية بغداد ومدن عدة توترات أمنية وسياسية واضحة منذ مدة، انعكست على حركة البضائع والتجارة والبناء بشكل عام في البلاد، وهو ما بات أمراً متكرراً مع كلّ انتخابات نيابية (برلمانية) تجري في البلاد. وضاعف التوتر الحالي بين الفصائل المسلحة الحليفة لطهران والولايات المتحدة عقب الهجمات الصاروخية التي استهدفت عدداً من المعسكرات التي تضمّ قوات أجنبية ضمن التحالف الدولي، مخاوف المواطنين وكذلك رجال الأعمال والتجار على حد سواء.

وأقرّ مسؤول مصرفي في بغداد بتراجع حاد في حركة السوق العراقية عموماً، معيداً ذلك إلى ما وصفه بـ«الأجواء المحتقنة في البلاد وتذبذب سعر صرف الدولار».

وأضاف المسؤول في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ الانكماش بقدر بنحو 30 في المائة خلال الأسابيع الأخيرة، خصوصاً في قطاع العقارات والسيارات والأثاث المنزلي والسلع الترفيهية الأخرى المستوردة، وأشار المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، إلى أنّ القروض الميسرة التي يقدمها مصرفا

الانكماش يقدّر بنحو 30 في المائة خلال الأسابيع الأخيرة

«الرافدين» و«الرشيد» الحكوميان لشرائح كثيرة ومختلفة «ساهمت في دفع السوق قليلاً، لكنّ الأجواء السياسية والأمنية لا تساعد في استقرار السوق».

فخري العلواني، وهو مدير شركة استيراد وتصدير بالعاصمة بغداد، قال لـ«العربي الجديد»، إنّ معظم المستوردين ينتظرون استقرار الأوضاع، خصوصاً مستوردي البضائع التي تحتاج لوقت من أجل تصريفها بالسوق، وهناك خشية من الأوضاع الأمنية والحرائق التي باتت تضرب مخازن التجار والمستوردين أيضاً، فضلاً عن عمليات حظر التجول بسبب وباء كورونا.

واعتبر العلواني أنّ الانكماش زاد من تحديات المعيشة على الأسر الفقيرة بفعل ارتفاع الأسعار مجدداً. وبينما يشكو تجار ومواطنون من ركود الأسواق، وتوقف التجارة، وتعطيل حركة البيع والشراء في المجالات كافة نتيجة لضعف السيولة النقدية، تنشغل القوى السياسية بمعتركها الانتخابي وتحالفاتها الانتخابية.

ومن جانبه، قال عضو غرفة تجارة بغداد فراس الطائي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «سنة 2021 شهدت إرهاصات كبيرة، بدأتها بتأخر إقرار الموازنة العامة وبنسبة عجز تقدر بنحو 19 مليار دولار، وتوقف الاستثمار بالإضافة إلى تعطيل الحياة بسبب تداعيات كورونا وصولاً إلى تداعيات الانتخابات التي بدأت مبكراً والقت بظلالها على حركة سوق العمل في العراق».

وأضاف الطائي: «حركة التجارة تراجعت خلال الشهرين الماضيين بشكل واضح، وأثر ذلك في المستوى المعيشي لعدد كبير من العائلات التي تعتمد على ما تحصل عليه من أعمال أفرادها اليومية».

وبدوره، قال النائب السابق في البرلمان العراقي حامد المطلك، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ انعكاس المعترك الانتخابي على الوضع الاقتصادي لدى العراقيين يعود لسببين، الأول خلافات الكتل السياسية الرئيسية، والثاني دخول استغلال المناصب والمال العام في الدعاية الانتخابية. وأشار إلى أنّ «موازنة 2021 أقرت على أساس سعر برميل النفط 43 دولاراً، في حين يراوح سعر برميل النفط بين 75 و76 دولاراً حالياً، وهذا الفارق الذي يبلغ نحو 35 دولاراً في البرميل الواحد في وقت يبيع فيه العراق نحو 3 ملايين برميل في اليوم الواحد، يفترض أن ينعكس إيجاباً على المواطنين، لكن حتى الآن لا أثر». إلى ذلك، عزا الخبير الاقتصادي علي الفريجي سبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وركود السوق في الفترة الحالية إلى تخوّف العراقيين مما سيسفر عن الانتخابات البرلمانية التي بدأت تظهر آثارها واضحة على البلاد. وقال الفريجي لـ«العربي الجديد»، إنّ «الوضع الاقتصادي وحركة سوق العمل مضطربة خلال عام 2021 بسبب الأزمات المركبة التي يعيشها العراق، خصوصاً من الناحية الاقتصادية. ومعدلات الفقر ارتفعت بشكل كبير جداً لأكثر من 31%، بالإضافة إلى الاضطرابات الأخرى المتعلقة بتذبذب أسعار النفط». وأضاف أنّ «الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل أثارها واضحة على سوق العمل وحركة التجارة، بسبب تخوف المواطنين مما ستؤول إليه الأحداث قبل الانتخابات وبعدها». وأشار الفريجي إلى أنّ «القلق كبير جداً أمام الأموال التي من الممكن أن تحرك سوق العمل»، لافتاً إلى أنّ «القلق والخوف من المستقبل المجهول في هذه الأيام انعكسا بتأثيراتهما السلبية على حركة السوق والإنتاج». ولمّح إلى أنّ «العراق أمام مواجهة صعبة لاقتصاده مع أزمة كورونا والأزمات السياسية والأمنية التي تعاني منها البلاد منذ سنوات».

وكان مجلس النواب (البرلمان) قد حدد العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية، التي تأجلت أكثر من مرة، علماً أنّها انتخابات مبكرة فرضتها الاحتجاجات الشعبية، إذ إنّ آخر انتخابات تعود إلى مايو/ أيار 2018.

تراجع حاد في حركة المبيعات (فرانس برس)

ارتفاع فائض تجارة السعودية

صعد فائض ميزان تجارة السعودية الخارجية النفطية وغير النفطية (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات)، بنسبة 110,7 في المائة على أساس سنوي، خلال أول خمسة أشهر من العام الحالي. واستناداً إلى بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية (حكومية)، أمس الأربعاء، بلغ فائض الميزان التجاري 35,4 مليار دولار. وكان فائض الميزان التجاري للسعودية بلغ خلال الفترة المناظرة من 2020، نحو 16,8 مليار دولار، بحسب «الأناضول». يأتي ارتفاع الفائض، نتيجة تضرر تجارة المملكة الخارجية خلال الفترة المقابلة من 2020، بفعل انهيار أسعار النفط، وتأثر سلاسل الإمدادات وتراجع الطلب العالمي على الاستهلاك، نتيجة تفشي جائحة كورونا. وارتفعت قيمة الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية)، بنسبة 36,8 في المائة، إلى 97,7 مليار دولار.

غزة

الاحتلال يُفسد المواسم السنوية للصيادين

غزة ـ **علاء الحلو**

لم تسلم شباك الصياد الفلسطيني سيد الصعيدي من رصاص البحرية الإسرائيلية، التي تلاحق الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر، وبالمساحات المسموح بها، في مُحاولة لإفساد مواسم الصيد الرئيسية وفترات تكاثر الأسماك. الحكاية الجديدة بدأت مع الصياد الصعيدي مساء الأحد الماضي، حين فوجئ ورفاقه بزورق إسرائيلي يقترب منهم، مع حلول الساعة الحادية عشرة مساءً، ويشرع بإطلاق النار باتجاه الشباك وإغراقها، بحُجة صدور قرار بإغلاق البحر. ويقول الصعيدي لـ«العربي الجديد»، إن الاحتلال تعمد إغلاق البحر بعد «النَوّة» أو ارتفاع الموج الذي شهده بحر غزة خلال الأيام الماضية، لمساهمة تلك الظاهرة بسحب الأسماك من الميل 20 والميل 15، (التي يُمنع الصياد الفلسطيني من الوصول إليها)، وجَرها إلى الأميال القليلة المسموح الصيد فيها، مُعللاً ذلك بالقول: «الاحتلال لا يريد أن نستفيد من أي موسم أو فترة لتكاثر الأسماك، أو أي ظاهرة طبيعية يمكن أن تزداد فيها نسبة الصيد».

ويبين الصعيدي أنه بات المعيل الوحيد لعائلته بعد فقدان شقيقه النظير بفعل إطلاق النار المباشر عليه من قبل البحرية الإسرائيلية في فترات سابقة، وقد ساهم تخريب الشباك، ليلة أمس، بفقدانه عمله الوحيد، خاصة في ظل عدم قدرته على شراء شباك بديلة، بفعل ارتفاع أسعار أدوات الصيد، ويقول: «بالكاد استطيع توفير لقمة عيش لعائلتي، لا يمكنني توفير أي بديل».

وقام الاحتلال، منذ بداية موسم الربيع من العام الحالي، بإغلاق البحر لمدة زادت عن نصف شهر، إلى جانب تعمد تقليص مساحة الصيد في موسم تكاثر الأسماك، والذي يتركز ما بين شهري يونيو/ حزيران وأغسطس/ آب، في محاولة منه للقضاء على الثروة السمكية وتدمير قطاع الصيد، والذي يعد أهم القطاعات الاقتصادية، من خلال تضييع المواسم على الصيادين. ويقول منسق اتحاد لجان الصيادين في غزة زكريا بكر إن الاحتلال الإسرائيلي تعمد تدمير قطاع الصيد بشكل منظم منذ عام 2006، حين فرض الحصار البحري، إلى جانب تحديد مساحة ستة أميال حتى عام 2012، تلتها العديد من محاولات التنغيص على الصيادين، عبر تقليص مساحات الصيد، ومن ثم توسعتها، وإعادة إغلاق البحر، وفقًا للأهواء الإسرائيلية.

ويشير بكر، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تعمد الاحتلال الإسرائيلي إفساد مواسم الصيد المهمة، عبر إغلاق البحر بشكل كامل في المواسم الرئيسية، إلى جانب تقليص مساحات الصيد لضمان عدم الوصول إلى أماكن وجود الأسماك.

ويشهد العام موسمين رئيسيين، وفق بكر، يسمى الأول «موسم الربيع» أو موسم السردين، ويبدأ مع بداية شهر مايو/ أيار، ويستمر حتى منتصف شهر يونيو/ حزيران، وينتج ما نسبته 40% من نسبة الأسماك خلال العام، ويزداد فيه اصطياد السردين المهاجر وغيره من الأسماك، بينما يبدأ الموسم الثاني، ويسمى «موسم الخريف»، في أواخر شهر أغسطس/ آب، ويستمر حتى منتصف شهر أكتوبر/ تشرين الأول، فيما لوحظ توجه الاحتلال الإسرائيلي، خلال السنوات السابقة، إلى إغلاق البحر بشكل كامل في الموسمين، بهدف إعاقة الصيادين عن الصيد وإفساد مواسمهم.

وتأتي الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تدمير مواسم الصيد، بالتزامن مع سلسلة من السياسات التي تنتهجها البحرية الإسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين، وفي مقدمتها الملاحقة والمطاردة اليومية وإطلاق النار، إلى جانب مصادرة وتدمير القوارب بشكل يومي، نتجت عنها خسائر فادحة، علاوة على مواصلة الحصار البحري وتقليص مساحات الصيد، ومنع إدخال كل مواد الصيد أو المعدات الخاصة بإصلاح الأعطال، ما أدى إلى تعطل نحو 280 قارب صيد، لا تتوفر لإصلاحها أي قطعة «شاش»، فيما انتهى العمر الافتراضي لنحو 95% من مُحركات القوارب، التي يمنع الاحتلال الإسرائيلي إدخالها أو إدخال قطع الغيار اللازمة لإصلاحها وتطويرها.

ويكتوي الصياد الفلسطيني بنارين، أولاهما توفير لقمة العيش لأسرته، والثانية نار إصلاح الأعطال المُكلفة، وفق بكر، الذي يبين أن 90% من الصيادين باتوا تحت خط الفقر المدقع، فيما لا يتجاوز الدخل الشهري للصياد 500 شيكل في أفضل الأحوال، وذلك بسبب انعكاس مختلف المشاكل وبشكل خطير على الحياة اليومية للصيادين. (الدولار = 3,27 شيكلات).

ويطالب منسق اتحاد لجان الصيادين بضرورة توفير الحماية الدولية للصيادين من بطش الاحتلال وحثه على وقف عمليات المُلاحقة، إلى جانب تحقيق العدالة، عبر وصول الصياد إلى أماكن الصيد بدون خوف أو ترهيب كما نصت كل المواثيق والأعراف الدولية، ودخول معدات الصيد وقطع الغيار اللازمة لإصلاح الأعطال، وتعويض الصيادين عن خسائرهم.

أخبار العالم

ارتفاع أرباح «الفابت» الأميركية 168%

صعد صافي أرباح شركة «ألفابت» الأميركية 168 بالمئة على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام الجاري، بفضل القفزة في إعلانات كل من غوغل ويوتيوب. وقالت «ألفابت»، المالكة لموقع البحث «غوغل»، في إفصاح مالي، أمس، إن صافي أرباحها خلال هذه الفترة سجل 18,5 مليار دولار، مقابل 6,9 مليارات دولار بالفترة المماثلة من عام 2020. وأظهرت البيانات ارتفاع إيرادات الشركة بنسبة 61,7 بالمئة إلى 61,8 مليار دولار، مقارنة مع 38,2 مليار دولار بالربع الثاني من 2020. وجاء ارتفاع الإيرادات وسط ارتفاع نشاط المستهلك عبر الإنترنت والنمو الواسع في إيرادات المعلنين. وارتفعت إيرادات الشركة من إعلانات غوغل بنسبة 70 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثاني، إلى 50,44 مليار دولار.

5 مليارات دولار صادرات السيارات في تركيا

شارفت صادرات تركيا من السيارات على بلوغ 5 مليارات دولار، خلال النصف الأول من العام الجاري. وحسب معلومات حصلت عليها الأناضول من اتحاد مصدري السيارات بولاية بورصة (غرب)، وصلت صادرات سيارات الركاب التركية إلى أسواق قرابة 100 دولة ومنطقة حرة حول العالم، خلال الفترة بين يناير/ كانون الثاني – يونيو/ حزيران 2021، إلى 4 مليارات و923 مليونا و650 ألف دولار، بزيادة عن العام الماضي بلغت 14,6 بالمئة. وشكلت صادرت سيارات الركاب 34,23 بالمئة من إجمالي صادرات السيارات التي تنتجها البلاد. وأستحوذت فرنسا على النسبة الأكبر من سيارات الركاب بقيمة تجاوزت 943 مليونا و968 ألف دولار، تلتها إيطاليا بـ504 ملايين و281 ألفا، ثم ألمانيا بـ462 مليونا و449 ألف دولار.

تقرير

أطلقت المفوضية الأوروبية خطة واسعة النطاق للحد من عمليات غسل الأموال، بعد الكثير من الفضائح التي هزت عالم الأعمال والمصارف. وتمتاز الخطة بالصرامة والتنسيق التكاملي بين الدول الأعضاء

مكافحة الملاذات الضريبية

أوروبا تكثف مواجهة غسل الأموال

ناصر السهلي

خطت المفوضية الأوروبية خطوة إضافية لتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال، بعد سنوات من فضائح ضربت القطاع المصرفي الأوروبي. وقدمت رئيسة المفوضية، أورسولا فون ديرلاين، تصور الاتحاد للقوانين الجديدة المتعلقة بتلك الظاهرة، من خلال سياسات إشراف مشترك لتطبيق قواعد صارمة لمحاربة الملاذات الضريبية. ويفترض أن تصبح السياسات الأوروبية الجديدة سارية بعد تصديق البرلمان الأوروبي عليها. واعتبرت رئيسة المفوضية، أن الاتفاق سيعزز دور هيئة الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية من خلال التعاون بين وحدات الشرطة المالية الأوروبية. فما أهمية هذه الإجراءات اليوم؟ يرمي الأوروبيون، من خلال إنشاء هيئة إشرافية مشتركة وموحدة للتعامل مع غسل الأموال، إلى «مكافحة وصولها إلى جيوب عصابات الجريمة المنظمة والإرهابية»، وحيث ستنسق الهيئة الأوروبية المشتركة الخطوات «ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب». وتضع السياسة الجديدة قواعد صارمة وتحظر المدفوعات النقدية في التعامل التجاري بأكثر من 10 آلاف يورو. ووضع سقف للدفع النقدي هو واحد من بين مقترحات أخرى تقدمها الحزمة الأوروبية، إذ تتجه المفوضية إلى فرض صيغ إضافية تحد من إمكانية تلاعب الجريمة المنظمة بالنظام المصرفي في دول الاتحاد، هذا بالإضافة إلى تناول الخطة ذهاب منطقة اليورو إلى إصدار جديد لقواعد التعامل بالعملة المشفرة، للتأكد من أنها تخضع لذات القواعد المطبقة على البنوك. وفي المسودة المرفوعة من المفوضية الأوروبية إلى البرلمان في ستراسبورغ تسعى أوروبا إلى تبني المزيد من الضمانات لأجل شفافية كاملة في المعاملات، ومن بينها التعامل بعملة «بيتكوين»، وحظر المحافظ الرقمية المجهولة لتخزين العملات المشفرة.

ولأجل تطبيق القواعد الجديدة تتجه المفوضية إلى إنشاء قائمة «رمادية» و«سوداء» للبلدان التي لا تفعل ما فيه كفاية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك وفق فريق عمل عالمي أو الذي سيتمخض عن الاتحاد الأوروبي. ويلقى المقترح دعما من العديد من الدول الأوروبية، ومن بينها تلك التي جرى استغلال نظامها المصرفي من قبل بعض الحكومات، بما فيها الروسية والبيلاروسية ودول في وسط آسيا لتبييض الأموال.

وكانت شرطة الجرائم الاقتصادية ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأوروبية طالبت عددا من الدول منذ 2019 بتبني الاتحاد لقواعد مشتركة ومنسقة، بعد أن كشف النقاب عن تعامل فرع «البنك الدنماركي» في إستونيا بعشرات مليارات اليوروهات «المشبوهة» (تقدر بنحو 160 مليار يورو بين 2007 و2015) المحولة للغسل من قبل رجال أعمال مقربين من الكرملين ومن رؤساء آخرين في جمهوريات سوفييتية سابقة، وهو ما عرف بـ«فضيحة غسل الأموال»، التي توالت فصولها بالكشف عن استغلال لمصارف أوروبية أخرى. ويُعد الاتفاق الجديد حزمة طموحة لحماية مواطني الاتحاد والنظام المالي الأوروبي من غسل الأموال من خلال إستراتيجية أمنية ستمتد حتى 2025. ورأى أحد خبراء القوانين المالية في مؤسسة «التمويل الدنماركي»، كيبلد غوسفي بنسن، أن المقترح الأوروبي يعتبر خطوة هامة «وخصوصا بتأسيس هيئة تشرف على تعاملات أكبر البنوك وعلى الشركات الأوروبية من خارج القطاع المالي». ورأى بنسن في تصريحات لصحيفة «بورسن» الاقتصادية الدنماركية أن اقتراح إنشاء هيئة إشرافية في الاتحاد الأوروبي «خطوة هامة لضمان توحيد وتنسيق أفضل بين الدول الأعضاء»، واعتبر أيضا أنه من المهم «توضيح الاختصاص بين الهيئة الجديدة وسلطات الرقابة الوطنية، حتى لا يكون هناك إشراف مزدوج».

ويبدو أن المفوضية الأوروبية ماضية في إنشاء آليات تتعلق بعمل الهيئة الجديدة من خلال التعاون مع سلطات مكافحة الجرائم الاقتصادية في الدول الأعضاء. ويأمل الأوروبيون تبني برلمانهم المشترك للخطة لتدخل حيز التنفيذ في 2024، وتتحول عملية الإشراف المباشر بدءا من 2026. ويراهن هؤلاء على وقف هدر مئات مليارات اليوروهات التي يجري تبييضها في السوق الأوروبية، وخصوصا في عالم الجريمة المنظمة الذي يعتقد مختصون اقتصاديون أنه الأكبر في مجال غسل الأموال الأوروبية، واستغلال أنظمة سياسية أخرى وعالم الجريمة ثغرات غياب سياسة مصرفية موحدة بين الدول الأعضاء خلال السنوات الماضية.

وكان الاتحاد الأوروبي توصل في يونيو/ حزيران الماضي إلى اتفاق، بعد خمس سنوات، لمكافحة الملاذات الضريبية وتهرب الشركات متعددة الجنسيات من استحقاقاتها في المجال. وسيصوت البرلمان الأوروبي على الموافقة النهائية على الاتفاقية بعد العطلة الصيفية.

وتفرض الاتفاقية الجديدة على الشركات الكبرى المزيد من الشفافية والانفتاح حول مقدار الأرباح والضرائب التي تدفعها من عام إلى آخر في الدول التي تعمل فيها، ولو كان إنتاجها خارج القارة الأوروبية. وتعتبر الخطوة المنتظر أن يوافق عليها البرلمانيون الأوروبيون، الذين انتظروا منذ 2016 توصل المفوضية ومجلس الوزراء الأوروبي لهذا الاتفاق، واحدة من الخطوات التي تسعى من خلالها السياسات المالية المشتركة فرض مساهمة الشركات المتهربة من الضريبة المساهمة في موازنات أوروبا ووقف هدر مئات المليارات عبر التهريب إلى الملاذات الضريبية، وخصوصا تلك التي تسجل أكثر من 750 مليون يورو في مداخليها السنوية، والتي تشكل نحو 10 في المائة من مجموع الشركات التي تطرح انتاجها/خدماتها في السوق الأوروبية.

ممارسات تعسفية

تطاول الخطة الأوروبية، الكيانات والدول التي تقوم أو ترتبط بالجرائم المالية، وأبرزها الاحتيال أو التهرب الضريبي أو استخدام الوسائل القانونية لتقليل المسؤولية الضريبية، وكذا غسل الأموال، عبر إخفاء أصول الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة. وتعتبر هذه الممارسات تعسفية، بحيث تفوض عالجات ضرائب الشركات في الدول الأعضاء. وتحاول الخطة إنشاء جبهة متكاملة بهدف تشجيع التغيير في التشريعات والممارسات الضريبية.

رقابة على حركة الأموال (جاك تايلور/Getty)

سعي لضمان شفافية كاملة في المعاملات المالية والتجارية

رؤية

ملك الأردن وولي العهد في واشنطن

جواد العناني

سافرت إلى الولايات المتحدة لإلقاء محاضرات، والالتقاء بعاملين في وزارة الخارجية، والأمن القومي الأميركي، ومراكز البحوث، في الوقت الذي وصل فيه الملك عبد الله الثاني إلى واشنطن للقاء رئيس الولايات المتحدة جو بايدن، وعدد من كبار المسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية هُناك. ويبدو أن الرحلة، كما وصفها لي مَن التقيت بهم جميعاً وبدون استثناء، كانت ناجحة. وحتى المقالات التي تناولت الزيارة الملكية، ونشرت في صحف رئيسية، مثل واشنطن بوست، ونيويورك تايمز، قد عكست هذه الحقيقة. ويعود السبب الرئيسي في النجاح إلى استعادة الأردن وملك الأردن موقعيهما الهامين في اعتبارات الولايات المتحدة لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

والواقع أن الرحلة قد نجحت قبل أن تبدأ. فمن ناحية، سَّربت الصحف الإسرائيلية اللقاء غير المعلن عنه بين الملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت. وقد تبين من لقاء وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي مع رئيس الوزراء البديل، وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، أن الجانبين قد اتفقا على عدد من الأمور، معظمها اقتصادي معيشي، مثل بيع إسرائيل 50 مليون متر مكعب إضافية من المياه تُضخ إلى الأردن من بحيرة طبريا.

ومع أن السعر لم يُعلن، إلا أن مصادر قالت إن سعر المتر المكعب سيكون في حدود 0,6 دولار. وكذلك اتفق الجانبان على زيادة صادرات الأردن إلى الضفة الغربية بمقدار 300 مليون دولار في السنة، إضافة إلى 150 مليون أخرى أو أكثر قليلاً، شريطة أن تكون مواصفاتها مطابقة للمواصفات الإسرائيلية.

وقد اعتبرت هذه اللقاءات والاتفاقات صالحة للأردن، ومساعدة له على مواجهة التحدّي الاقتصادي الذي يواجهه. ولكن بعد لقاء الملك عبد الله الثاني وولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله مع الرئيس بايدن، نشر البيت الأبيض بياناً، وكذلك تسرّبت أخبار في الصحف الأميركية تؤكد أن الملك عبد الله الثاني طلب من الرئيس الأميركي دعم حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، والتي تسعى إلى أن تستعيد حرية القرار فيها بعيداً عن تدخلات الجيران، خصوصا الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويبدو أن هذا الطلب لقي أذناً صاغية من الإدارة الأميركية. ولكن لم تذكر تفاصيل عن أسلوب الدعم الأميركي لحكومة الكاظمي.

والنقطة الثانية أن الملك عبد الله الثاني قد أثار موضوع رفع القيود عن الاقتصاد السوري، ودعا إلى عقد مؤتمر لإعادة إعمار سورية، يكون فيه الأردن وقطر وتركيا وإيران وروسيا والولايات المتحدة وأوروبا مدعوّين للمُساعدة والمساهمة.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة قد زار موقع جابر الحدودي مع سورية، من أجل تسهيل حركة مرور الناس والشاحنات بين البلدين بدون إعادة تحميل البضائع من شاحنات تحمل رخصة بلد إلى شاحنات تحمل رخصة البلد الآخر.

وقبل أن تبدأ زيارة الملك، بدا واضحاً أن الولايات المتحدة كانت حريصة على نجاح الزيارة بإرسال 600 مليون دولار من أصل المنحة الأميركية لدعم الموازنة الأردنية، ومجموع المنحة حوالي 820 مليون دولار للعام 2021. وكذلك حوّلت الإدارة 125 مليون دولار لدعم موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، بعدما حجبها عنها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

ولم تكن زيارة الملك تهدف إلى دعم الأردن فحسب، بل أن تعلم واشنطن أنه تؤاق لتحريك عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل، من أجل تحقيق هدف الدولتين المستقلتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان. وقد أكد البيان المنشور الصادر عن البيت الأبيض (White House Read-out) بشأن زيارة الملك عبد الله الثاني وولي عهده، أن الإدارة الأميركية تسعى إلى حل الدولتين، وأنها تريد تحقيق الأمن والكرامة والازدهار لكلا الجانبين بدون تمييز.

ولكن السؤال هو: متى يمكن أن يبدأ تحريك هذه العملية السلمية. لقد تناقلت الصحف ووسائل الإعلام أخبارا تفيد بأن السلام في الشرق الأوسط ليس من أولويات هذه الإدارة. ولّما تسألت عن هذا الأمر أمام المسؤولين الذين قابلتهم، قيل لي: «هذا ليس صحيحاً، فالولايات المتحدة لا يمكن أن تتخلى عن المنطقة، ولكن لا بد من إنجاز بعض الترتيبات على الأرض». وأول هذه الترتيبات ثبات استقرار الحكومة الإسرائيلية الحالية حتى لا يعود بنيامين نتنياهو وزمرته إلى الحكم ثانية. وقد قرّروا أن موافقة الكنيست على الموازنة العامة الإسرائيلية للعامين المقبلين سوف يعتبر المؤشّر الأساسي لاستمرار الحكومة الإسرائيلية لمدة سنتين.

والأمر الثاني هو دَعْمُ السلطة الفلسطينية، والطلب من رئيس الوزراء بينت عند زيارته لواشنطن في منتصف الشهر المقبل (أغسطس/ آب)، بأن يأخذ إجراءات للتخفيف عن الفلسطينيين، ووقف هدم البيوت، خصوصا في منطقة القدس، والسماح بحرية العبادة والتنقل بدون الإجراءات العقيمة وغير الإنسانية، والطلب من الإدارة الفلسطينية الالتزام بالحوكمة والشفافية، حتى تكتسب ثقة الشارع، وتتمكّن من إجراء الانتخابات التشريعية خلال عدة أشهر.

هنالك دراسات كثيرة تجرى لتحسين الحياة على الأرض معيشياً وحركياً وإنسانياً. وهي إجراءات تخلق المناخ الأفضل للتفاوض. وذلك كله شريطة أن يكون الهدف النهائي من المفاوضات واضحاً في ما يتعلق بالأراضي المحرّرة، والقدس، وتصفية المستوطنات، وتبادل الأراضي بنسب يسيرة وضمان كرامة المواطن الفلسطيني.

تعمل الإدارة الأميركية الحالية بجدّ من أجل التصدّي لوباء كورونا، وتكثيف حملة التطعيم، وتمرير القوانين التي تسمح بدعم الاقتصاد الأميركي وتحسين البنى التحتية، وذلك لكي تضمن نتائج إيجابية في انتخابات منتصف الفترة التي ستجرى في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وحتى ذلك الوقت، ستبقى التحضيرات والدراسات تسير على قدم وساق قبل البدء في عملية تفاوض جادّة.

أسعار المنازل في المملكة المتحدة تفقد زخمها

تراجعت أسعار المنازل في المملكة المتحدة في يوليو/ تموز، وهو أول انخفاض في أربعة أشهر، متأثرة بتراجع التحفيز

لندن ـ العربي الجديد

انخفضت أسعار المنازل في المملكة المتحدة بشكل غير متوقع في يوليو/ تموز مع تراجع التحفيزات، ما يشير إلى فقدان الزخم في سوق العقارات بعدما بدأ التخفيض التدريجي للإعفاء الضريبي على المشتريات. وقالت الجمعية الوطنية البريطانية للبناء، الأربعاء، إن متوسط قيمة المنزل انخفض 0,5 في المائة إلى 244229 جنيها إسترلينيا (338,8 ألف دولار)، وهو أول انخفاض في أربعة أشهر. جاء ذلك بعد مكاسب متوسطها 1,6 في المائة بين إبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران، فيما تباطأت وتيرة الزيادة السنوية إلى 10,5 في المائة من أعلى مستوى لها في 17 عاما عند 13,4 في المائة. وكان الاقتصاديون الذين شملهم الاستطلاع من قبل وكالة «بلومبيرغ» الأميركية قد توقعوا مكاسب بنسبة 0,3 في المائة في يوليو.

وشهد سوق الإسكان البريطاني أسوأ ركود اقتصادي منذ أكثر من 300 عام، وكان الطلب مدفوعا باحتمال توفير آلاف الجنيهات للمشتريات التي اكتملت بحلول 30 يونيو/ حزيران والسعي الناجم عن الوباء إلى السكن في منازل ذات مساحة أكبر بعيداً عن المناطق الحضرية المبنية.

في الأول من يوليو، تم تخفيض عتبة ضريبة الدمغة بمقدار النصف إلى 250 ألف جنيه، ما أضاف 12,500 جنيه إسترليني إلى كلفة شراء منزل بسعر 500 ألف جنيه، وهو متوسط سعر المنزل في لندن. اعتباراً من 1 أكتوبر/ تشرين الأول، سيعود الحد الأدنى الذي تفرض عليه الضريبة إلى 125 ألف جنيه.

وقال كبير الاقتصاديين في نيشن وايد العقارية الدولية روبرت غاردنر إن الطلب الأساسي من المرجح أن يظل «قويا» على المدى القريب، مدعوما بثقة المستهلك القوية وتكاليف الاقتراض المنخفضة والنقص المستمر في المنازل المعروضة للبيع.

فيما شرحت «بلومبيرغ» أنه يبدو أن أحد أسواق الإسكان الأكثر سخونة في العالم قد بلغ ذروته. حيث تباطأ النمو الجامح في أسعار المنازل في المملكة المتحدة في يوليو، وأدى تقليص الأعفاء الضريبي الحكومي على المشتريات إلى إخراج بعض الزبد من السوق. ومع ذلك، فإن التحول في السلوك الناجم عن الوباء يعني استمرار الطلب على منازل أكثر اتساعاً. وسيؤدي ذلك إلى استمرار غليان النشاط هذا العام نظراً لانخفاض مستوى العرض.

واعتبر غاردنر في حديث آخر لموقع «الغارديان» البريطاني، أن بيانات السجل العقاري تشير إلى أن العقارات مرتفعة الثمن كانت تقود سوق الإسكان القوي منذ تفشي الوباء. على مدى الأشهر الستة الماضية، ارتفعت نسبة المبيعات التي تشمل المنازل المنفصلة وشبه المنفصلة بينما انخفضت نسبة بيع الشقق بشكل كبير، حيث تحول الناس إلى العمل من المنزل والبحث عن عقارات أكبر.

ولفت توم بيل، رئيس قسم الأبحاث السكنية في المملكة المتحدة في شركة «نايت فرانك»، إلى أنه سيستمر دعم سوق الإسكان في المملكة المتحدة من خلال الأسس الاقتصادية القوية، ولكن الآثار المشوهة للوباء وتسهيلات رسوم الدمغة تتلاشى.

مع انتعاش العرض، من المرجح أن يصبح نمو أسعار المنازل الممكن من رقمين نمواً من رقم واحد بحلول نهاية العام، وفق بيل. في المقابل، لا يزال الطلب قوياً على الرغم من انتهاء عطلة رسوم الطوابع، وهي حقيقة سيتم تعزيزها إذا بدأ فيروس كورونا في التحرك ارتفاعاً، وهو أمر يجب أن يدركه البائعون المحتملون قبل الخريف.

وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون قد أكد، الأربعاء، أن الاقتصاد سيبدي تعافيا هذا العام. وشرح جونسون في حديث إذاعي، أن «أعداد الوظائف تزيد، وأعتقد أن بقية السنة لن تخلو من مطبات على الطريق، لكن أتوقع تعافيا اقتصاديا مطردا». ووصل الجنيه الإسترليني، صباح الأربعاء، إلى أعلى معدل له مقابل اليورو منذ أوائل إبريل عند 1,18 يورو، حيث وافقت الحكومة على التغييرات في قواعد السفر، مع فتح المملكة المتحدة أبوابها أمام السياح الذين حصلوا على تطعيم مزدوج من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وقال إيان سترافورد تايلور، الرئيس التنفيذي لشركة «فيرفاكس» لتمويل السفر: «حقق الجنيه تعافياً سريعاً ووصل إلى أعلى مستوياته مقابل اليورو، بعد الأخبار التي تفيد بأن الحكومة تستعد للموافقة على تغييرات السفر، ولا يزال الجنيه الإسترليني قوياً، وهو حالياً أعلى بنسبة 10 في المائة مقابل اليورو مقارنة بالعام الماضي».

في أكتوبر تفقد السوق العقارية تسهيلات ضريبة الدمغة

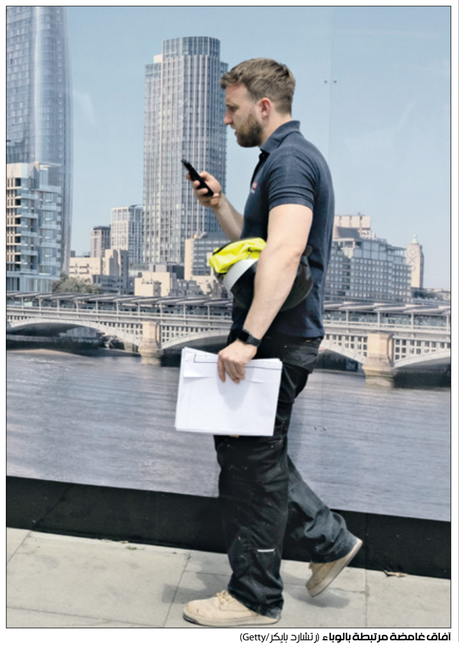

أقاف غامضة مرتبطة بالوباء (رتشارد بايكر/Getty)

اليوان الرقمي يتحدى العمالقة

لندن ـ العربي الجديد

قادت الشركات الخاصة في الصين الطريق في رقمنة الأموال، إذ أنشأت شركتا «أنت» و«تينسنت هولدنغ» شبكات دفع خاصة هائلة وعمليات تعدين العملات المشفرة التي توفر الوقود لازدهار بيتكوين، وكان ظهور هذه الشبكات بمثابة انشقاق عن التاريخ المالي الصيني الذي اتسم بالسيطرة المركزية. لكن، قد تعود الأمور الآن إلى طبيعتها. يقول هي يبفان، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «ريد دبت» التكنولوجية الناشئة العاملة في الصين لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية: «على مدى السنوات القليلة الماضية من طفرة تكنولوجيا الإنترنت، ابتلعت الشركات الخاصة الأسواق، لكن في نهاية المطاف، ستكتشف الحكومة الصينية حملاتها وتكبح هذه السيطرة». إذ قام بنك الشعب الصيني، في الأشهر الأخيرة، بتسريع اختبار اليوان الرقمي الخاص به، وفق «وول ستريت جورنال». في الأسبوع الماضي، قال بنك الشعب الصيني إنه يتم تطوير اليوان الرقمي بشكل أساسي لمدفوعات التجزئة المحلية، وشرح أنّ الصين بحاجة إلى خدمات دفع «أكثر ملاءمة وأماناً وشمولية وصديقة للخصوصية» وإلى بنية تحتية للمدفوعات قابلة للتشغيل البيني عبر المنصات.

واعتبر إسوار براساد، الرئيس السابق لقسم الصين في صندوق النقد الدولي، في حديث إلى «وول ستريت جورنال»، أنّه

تسعى الصين لإعادة السيطرة على أدوات الدفع الإلكتروني

خفض سيطرة القطاع الخاص لتكنولوجيا (لوكاس شيفيز/Getty)

«بالنسبة إلى آنت، وتنسنت، يشكل اليوان الرقمي تحدياً كبيراً، لكن، من الخطورة أن تظلا على الهامش. هذه الشركات ليس لديها خيار سوى التعاون في مشروع تعتزم بكين تنفيذه».

ومع اقتراب الصين من طرح عملتها النقدية الرقمية الجديدة، هناك مخاوف من أن تتبع الحكومة كلّ معاملة، ليس فقط للمواطنين، لكن للشركات الأجنبية في البلاد. وأثار برنامج اليوان الرقمي التجريبي المخاوف من أن بكين بدأت في تفكيك نظام الدفع بواسطة الهاتف المحمول لشركة «آنت»، والذي يستخدمه أكثر من مليار شخص في الصين. واتخذ المنظمون الصينيون أقوى إجراءاتهم حتى الآن لخفض تعدين العملات المشفرة الذي يمثل أساس بيتكوين والعملات الأخرى القائمة (بلوك شاين)، ما أدى إلى فرار بعض أكبر اللاعبين التكنولوجيين، خصوصاً إلى كندا وروسيا ودول أخرى. ويعتبر اليوان الرقمي مشروعاً يمكن أن يضع الحكومة في منافسة مباشرة أكثر مع العملات المشفرة وأنظمة مدفوعات الشركات. ويتوافق طرح العملة الرقمية مع دفعة أوسع لممارسة السيطرة على شركات التكنولوجيا من خلال، على سبيل المثال، إجبار شركات الدفع على الخضوع للوائح المصرفية التقليدية. قال مو تشانغ تشون، رئيس قسم أبحاث العملات الرقمية في بنك الشعب الصيني، في مارس / آذار، إن العملة الصينية الإلكترونية يمكن أن توفر نسخة احتياطية لأنظمة الشركات الخاصة التي لا يمكن التنبؤ بطبيعتها. وقال: «إذا حدث شيء سيئ، مالياً أو تقنياً، فقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على استقرار النظام المالي في الصين».

وتشير التوقعات إلى أنّه إذا نجح اليوان الرقمي الصيني في الانتشار، فقد يمتص البنك المركزي شبكات «آنت» و«تنسنت»، ما يؤدي إلى تجميد أعمالهما.